

230367 - ما حكم استلحاق ابن الزنا ؟

السؤال

إذا زنا الرجل بامرأة غير متزوجة ، وكانت نتيجة هذا الزنا طفل ، فهل يجوز له أن ينسبه له ؟

الإجابة المفصلة

اتفق العلماء على أن الفراش هو الأصل في ثبوت النسب ، والمراد بالفراش : الزوجية القائمة بين الرجل والمرأة .

واختلف العلماء في الزاني إذا أراد استلحاق ابنه من الزنا به ، هل يثبت نسبه له شرعاً أم لا ، على قولين مشهورين :

الأول : أن ابن الزنا لا يُنسب إلى الزاني ولو ادعاه واستلحقه به . وهو قول عامة العلماء من المذاهب الأربعة والظاهرية وغيرهم .

وبناء على هذا القول : فإن ولد الزنا - ذكراً كان أو أنثى - لا ينسب إلى الزاني ، ولا يقال إنه ولده ، وإنما ينسب إلى أمه ، وهو محرّم لها ، ويرثها كبقية أبنائها .

وعلى هذا القول فتوى الشيخ ابن إبراهيم كما في "فتاواه" (11/146) ، والشيخ ابن باز كما في "مجموع فتاواه" (124 /28) ، رحمة الله عليهما ، وفتوى "اللجنة الدائمة" (20/387) .

لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ) متفق عليه .

ووجه الاستدلال : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل ولداً لغير الفراش ، كما لم يجعل للعاهر سوى الحجر ، وإلحاق ولد الزنا بالزاني إلحاق للولد بغير الفراش .

فقوله (الولد للفراش) يقتضي حصر ثبوت النسب بالفراش .

القول الثاني : أن الزاني

إذا استلحق ولده من الزنا فإنه يلحق به.

وهو قول عروة بن الزبير ، وسليمان بن يسار ، والحسن البصري ، وابن سيرين ، وإبراهيم النخعي ، وإسحاق بن راهويه، كما نقله عنهم ابن قدامة في "المغني" (9/123) .

واختار هذا القول : شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، وتلميذه ابن القيم .

واختاره أيضاً من المعاصرين : الشيخ محمد رشيد رضا في "تفسير المنار" (4/382)، وهو

اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى ، كما في “الشرح الممتع” (12/127) .
لأن هذا الطفل متولد من مائه ، فهو ابنه قدراً وكوناً ، ولا يوجد دليل شرعي صحيح
صريح يمنع من إلحاق نسبه به .

وأما حديث : (الْوَكْدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ) فهو وارد في حال وجود
الفراش ، ومسألتنا في حال عدم وجود الفراش .

ويشهد لهذا ما جاء في قصة جريج العابد ، لما قال للغلام الذي زنت أمه بالراعي :
قَالَ مَنْ أَبُوكَ يَا غُلَامُ ، قَالَ : الرَّاعِي... متفق عليه .

فكلام الصبي كان على وجه الكرامة وخرق العادة من الله ، وقد أخبر أن الراعي أبوه ،
مع أن العلاقة علاقة زنى ؛ فدل على إثبات الأبوة للزاني .

ولأن الشارع يتشوف لحفظ الأنساب ورعاية الأولاد ، والقيام عليهم بحسن التربية
والإعداد ، وحمايتهم من التشرد والضياع .

وقد سبق تفصيل المسألة وبيان اختلاف العلماء فيها وأدلة كل قول في جواب السؤال : (192131)

والحاصل :

أن القول بالمنع والجواز قولان معتبران عند أهل العلم ، وهذه المسألة من مسائل
الاجتهاد ، ويبقى النظر في كل واقعة بملابساتها ، فإذا كان الولد يضيع ديناً أو
دينياً فالأخذ بالقول بالاستلحاق فيه تحقيق مصلحة حفظه ، وهي مصلحة شرعية .
والله أعلم .